Journal of Social Sciences (COES&RJ-JSS)
ISSN (E): 2305-9249 ISSN (P): 2305-9494
Publisher: Centre of Excellence for Scientific & Research Journalism, COES&RJ LLC
Online Publication Date: 1st July 2020
Online Issue: Volume 9, Number 3, July 2020
https://doi.org/10.25255/jss.2020.9.3.792.812

The Impact of Social Media on the Parliamentary Performance of the Members of the Jordanian 18th Parliament from their Perspectives

Mohammed Yaser Al-Hnaity
Qasem Jamil Al-Thubetat

Abstract:
The study aims at exploring the degree of parliament's follow-up to social media; to identify the degree of social media coverage of the topics needed by the MPs (Members of Parliament) in the Parliament of Jordan; to explain the degree of the impact of social media on the legislative and regulatory role of the MPs; and to measure the degree of the impact of social media on the interaction and communication of MPs with citizens. The study was carried out on the methodology of quantitative descriptive analysis. A questionnaire was developed as a major tool for collecting data. The researcher adopted the cluster (purposeful) sample consisting of (75) MPs who constitute (58%) of The total size of the study population. A statistical analysis program (SPSS) was used to analyze and process data. The study concluded that the topics needed by MPs in the Jordanian Parliament are covered highly by social media; the impact of social media on the legislative and oversight role of the MPs scored a moderate degree; and that the impact of social media toward the interaction and communication of MPs with citizens scored a high degree. In the light of the study`s results, it is recommended holding training workshops for members of the House of Representatives about how to deal with social media and electronic media, and to improve the communication and interaction with citizens.

Keywords:
The Eighteenth Jordanian Parliament, Parliamentary Performance, Legislative Role, Oversight Role, Social Media

Citation:
Al-Hnaity, Mohammed Yaser; Al-Thubetat, Qasem Jamil (2020); The Impact of Social Media on the Parliamentary Performance of the Members of the Jordanian 18th Parliament from their Perspectives; Journal of Social Sciences (COES&RJ-JSS), Vol.9, No.3, pp:792-812; https://doi.org/10.25255/jss.2020.9.3.792.812.

تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأداء النيابي لأعضاء مجلس النواب الأردني الثامن عشر من وجهة نظرهم

إعداد
محمد ياسر الحنيطي
قاسم جميل الثبيتات

الملخص
تهدف الدراسة إلى استكشاف درجة متابعة النواب لمواقع التواصل الاجتماعي، والتعرف على درجة تغطية مواقع التواصل الاجتماعي للمواضيع التي يحتاجها النائب في مجلس الأمة الأردني، وبيان درجة تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الدور التشريعي والرقابي للنائب وقياس درجة تأثير مواقع التواصل الاجتماعي تجاه تفاعل وتواصل النواب مع المواطنين، حيث اعتمدت الدراسة على منهج التحليل الوصفي الكمي، تم تطوير استبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات ،اعتمد الباحث على العينة العنقودية (القصدية) المكونة من (75) نائبا الذين يشكلون ما نسبته (58%) من الحجم الكلي لمجتمع الدراسة، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات ومعالجتها. خلصت الدراسة إلى أن المواضيع التي يحتاجها النائب في مجلس الأمة الأردني تغطى بدرجة مرتفعة من قبل مواقع التواصل الاجتماعي، وأن تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الدور التشريعي والرقابي للنائب قد جاء بدرجة متوسطة، وأن تأثير مواقع التواصل الاجتماعي تجاه تفاعل وتواصل النواب مع المواطنين جاء بدرجة مرتفعة، وفي ضوء نتائج الدراسة فإنه يوصى بعقد ورش عمل تدريبية لأعضاء مجلس النواب حول كيفية التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي وحول الإعلام الإلكتروني؛ لتحسين التواصل والتفاعل مع المواطنين.
الكلمات المفتاحية: مجلس النواب الأردني الثامن عشر، الأداء النيابي، الدور التشريعي، الدور الرقابي، مواقع التواصل الاجتماعي

المقدمة

إن وتيرة التغييرفي العالم تتسارع بشكل مستمر، حيث لعب تطور التكنولوجيا، مثل تطور الهاتف المحمول، دورًا مهمًا في تشكيل تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في جميع أنحاء العالم، الذي تهيمن فيه الأجهزة المحمولة من حيث إجمالي الدقائق التي يقضيها الأفراد على الإنترنت. وهذا يضع وسائل الاتصال في أي مكان وفي أي وقت على أي جهاز في أيدي الجميع، تعدّ مواقع التواصل بمختلف أساليبها ووسائلها من أبرز مكوّنات العالم المعاصر في كل معطياته الثقافية والفكرية والايدلوجية، وتتضح أهمية الإعلام من خلال

ما يطرحه من قضايا متنوعة قادرة على التأثير في المتلقي وإحداث تغييرات جذرية في أفكاره ومعتقداته، لا سيما في الوقت الراهن الذي يشهد سيطرة الوسائل التكنولوجية على كامل معطيات الحياة البشرية، بحيث صار بإمكان الإنسان أياً كان توجهه، ومكان إقامته قادراً على التواصل مع الآخرين بثوانٍ قليلة دون أي حواجز أو عوائق، وتتم العملية الإعلامية من خلال وسائل الإعلام، فالثقافة تتحرك من خلال أيديولوجية المجتمع، فأيديولوجية المجتمع هي مفهوم متغير، بمعنى أنه يتحدد وفقاً للتيارات الفكرية والثقافية، والاتجاهات السياسية، والثقافية في المجتمع.

تُناط السلطة التشريعية في الأنظمة السياسية بالبرلمان الذي يملك وظيفتين أساسيتين هما: وظيفة التشريع ووظيفة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. ونظراً لاتساع أعمال السلطة التنفيذية – الوزارة – وتدخلها في ميادين عديدة ونشاطات واسعة متمتعة بصلاحيات وامتيازات استثنائية تمكّنها من القيام بهذه النشاطات، برزت الحاجة لتفعيل دور العمل البرلماني من أجل مواكبة التطورات في العمل التنفيذي حتى يتحقق مبدأ التوازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية لكي لا تتغول إحداهما على الأخرى أو تنحرف عن المسار الصحيح. ويمارس البرلمان رقابته على أعمال السلطة التنفيذية بوسائل متعددة، تضمنتها معظم الدساتير والقوانين واللوائح الداخلية ومنها دستور المملكة الأردنية الهاشمية الأمر الذي يترتب على ممارسة الرقابة البرلمانية أثاراً سياسية تؤدي إلى محاسبة الوزارة أو أحد الوزراء على شأن من الشؤون العامة التي تناط بالوزارة أو الوزير وتؤدي إلى طرح الثقة بالوزارة أو الوزير (المشاقبة، 2012).

فمنذ انطلاق مواقع التواصل الاجتماعي عبر شبكة الإنترنت، وصل رواد هذه المواقع إلى المليارات من المستخدمين لها، سواء كان ذلك في الفيس بوك أو التوتير أو الواتس آب وغيرها، ولا تزال هذه المواقع تلقى انتشاراً واسعاً وكبيراً لأنها تمثل ثورة في مجال الاتصالات، وما تمتلكه من أمكانيات كبيرة، وعلى الصعيد الأردني، فقد برز دور مؤثر لمواقع التواصل الاجتماعي في التأثير على القرارات الحكومية، ولعبت دوراً كبير في قيادة الرأي العام وفاعلية الرقابة الشعبية، والتأثير في اتخاذ القرارات أو إلغائها، ومحاسبة الحكومات ومراقبة أداء المجالس النيابية، حيث وفرت مواقع التواصل الاجتماعي فرصة للمواطن ليمارس الرقابة المباشرة والسريعة والضاغطة على الحكومات والمجالس النيابية، والتي تؤثر مباشراً على القرارات والأداء الحكومي والأداء النيابي لأعضاء مجلس النواب، وهنا أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي الرقيب على الأداء العام بشكل عام وعلى الأداء النيابي لمجالس النواب، وعليه جاءت الدراسة الحالية لتبحث في دور مواقع التواصل الاجتماعي في التأثير على الأداء النيابي من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الثامن عشر؛ لبيان درجة تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الدور التشريعي والرقابي للنائب وقياس درجة تأثير مواقع التواصل الاجتماعي تجاه تفاعل وتواصل النواب مع المواطنين.

مشكلة الدراسة:

لقد ازداد الاهتمام بأداء المجالس النيابية – في ظل التطور العلمي والتكنولوجي المتسارع، وما نشهده من مظاهر العولمة في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية، والثقافية حيث أصبحت محط أنظار الشعوب بوصفها المعبرة عن إرادتهم وآمالهم من خلال سنها للقوانين التي تراعي مصالحهم وتحافظ على حقوقهم، مما زاد من تعاظم دور المجالس النيابية في حياة الشعوب، فهي لم تعد السلطة التشريعية التي تقف في وجه السلطة التنفيذية

وتحد من تغولها على الأفراد، بل أصبحت تواجه إضافة إلى السلطة التنفيذية مفرزات العولمة والتي تسير بخطى متسارعة يصعب توقع نتائجها، والمتابع للأداء النيابي لمجالس النواب بشكل عام، يلاحظ أن مواقع التواصل الاجتماعي شكلت حالة تأثير على الأداء النيابي، حيث أصبحت هذه المواقع مؤثر ورقيب على أداء أعضاء البرلمان، وشكلت رأي عام ضاغط اتجاه أداءهم ومواقفهم في البرلمان، حيث أكد عبد العزيز(2012) على الدور الكبير لمواقع التواصل الاجتماعي في تبادل الأفكار والخبرات بيت الأفراد، كونها ساحات مفتوحة للحوار، والتي من الممكن أن تزعزع استقرار دولة بأكملها، وعليه يرى الباحث بضرورة استقصاء تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على أداء ومواقف وأعمال أعضاء مجلس النواب، ودور هذه المواقع في تحسن أداءهم وتعزيز تفاعلهم مع المواطنين، ويمكن بلورة سؤال الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي: إلى أي درجة أثرت مواقع التواصل الاجتماعي على الأداء النيابي من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الثامن عشر؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يمكن أن تقدمه الدراسة من نتائج وتحليلات للباحثين والدارسين في مجال الدور الرقابي والتشريعي للبرلمان، للاستفادة منها كدراسات لاحقة، ويمكن أن يستفيد منها أعضاء البرلمان الأردني في تطوير أدائهم. حيث ازداد تأثير هذه المواقع من قبل الجمهور الأردني، مما أثر ولعب دوراً كبيراً في التحولات التي يؤديها في الساحة السياسية، وأصبحت تلعب دوراً كبيراً في تشكيل الاتجاهات والآراء، وتشكيل وتوجيه الرأي العام وعرضها للقضايا السياسية الداخلية والخارجية، وبرزت هذه المواقع كمؤثر وضاغط على الأداء الحكومي والنيابي. ومن هنا نجد أن مواقع التواصل الاجتماعي أثرت على الأداء النيابي لمجلس النواب، مما أثر على دور النائب التشريعي خلال تعامله مع التشريعات والقوانين، وأثرت مواقع التواصل الاجتماعي على دور النائب الرقابي في الرقابة على الحكومات وتقديم الأسئلة النيابية، وأصبح النائب يستشعر الرقابة المجتمعية على أدائه، مستشعراً حجم الرقابة عليه من قبل مواقع التواصل الاجتماعي، وحتى على صعيد تواصل أعضاء مجلس النواب على مواقع التواصل الاجتماعي والتفاعل مع المواطنين وقضاياهم، فأصبح من الواضح حجم تفاعل النواب على مواقع التواصل الاجتماعي بهدف تحقيق التواصل المستمر مع المواطنين.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- بيان درجة متابعة النواب لمواقع التواصل الاجتماعي وتغطيتها للمواضيع التي يحتاجها النائب في مجلس الأمة الأردني؟
- بيان درجة تأثير لمواقع التواصل الاجتماعي على الدور التشريعي والرقابي للنائب؟
- قياس درجة تأثير مواقع التواصل الاجتماعي اتجاه تفاعل وتواصل النواب مع المواطنين؟
- قياس الفروق ذات الدلالة الإحصائية في اتجاهات النواب نحو أثر مواقع التواصل الاجتماعي على الأداء النيابي من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الثامن عشر باختلاف المؤهل العلمي.
- **أسئلة الدراسة:**

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:
السؤال الأول: ما درجة متابعة النواب لمواقع التواصل الاجتماعي ودرجة تغطيتها للمواضيع التي يحتاجها النائب في مجلس الأمة الأردني؟
السؤال الثاني: هل يوجد تأثير لمواقع التواصل الاجتماعي على الدور التشريعي والرقابي للنائب؟
السؤال الثالث: هل يوجد تأثير لمواقع التواصل الاجتماعي اتجاه تفاعل وتواصل النواب مع المواطنين؟
السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النواب نحو أثر مواقع التواصل الاجتماعي على الأداء النيابي من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الثامن عشر المؤهل العلمي؟

فرضية الدراسة:

تعالج الدراسة الفرضية التالية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمواقع التواصل الاجتماعي على الأداء النيابي من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الثامن عشر باختلاف المؤهل العلمي.

حدود الدراسة ومحدداتها:

تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية من 2019-2020، في عمان-الأردن، حيث طبقت الدراسة على أعضاء مجلس النواب الأردني الثامن عشر، بينما اقتصرت الدراسة على المنهج الكمي الوصفي، حيث استخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

مواقع التواصل الاجتماعي: منظومة من الشبكات الإلكترونية، التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء مواقع خاصة بهم، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها**(راضي،2013).**

مجلس الأمة الأردني :هو مجلس برلماني وطني أردني، أنشئ بموجب الدستور للعام 1946، يمثل هذا المجلس السلطة التشريعية في البلاد ويتألف من مجلسين، هما: مجلس الأعيان ومجلس النواب، ويتكون مجلس الأعيان من 65 عضواً، وجميعهم يتم تعيينهم مباشرة من قبل الملك، في حين يضم مجلس النواب 130 عضواً منتخباً من قبل الشعب، يُضاف لها تسعة مقاعد محفوظة للمسيحيين، وثلاثة للأقليات الشركسية والشيشانية، وخمسة عشر مقعداً للنساء (كوتا، مدة العضوية في كلا المجلسين هي أربع سنوات، ويُعرف مجلس الأمّة الأردنيّ باسم البرلمان الأردنيّ أيضاً، وتُناط بهذا المجلس عددٌ من السلطات التشريعيّة، ويضمّ شقّين في ثناياه، وهما مجلس الأعيان ومجلس النوّاب، ويُعزى إلى الملك مسؤوليّة تعيينِ أعضاء الأول، بينما يتمّ انتخابُ أعضاء الثاني من قِبل الشعب. تقعُ مسؤوليّة تعيين أعضاء مجلس الأعيان على عاتق جلالة الملك، ويعيّن رئيس مجلس الأعيان لمدّة تصل إلى عاميْن مع إمكانية إعادة تعيينه في الدورة التالية، أما مدّة عضويّة الأعيان فتصلُ إلى أربع سنوات مع إمكانيّة إعادة التعيين مرّة أخرى في حال انتهائها **(الدباس، 2008).**

البرلمان: مصطلح أطلق في القرن الثالث عشر يشير إلى اجتماع للمناقشة، وهي كلمة فرنسية الأصل مشتقة من الفعل Parler بمعنى تكلم، هو الهيئة التشريعية في الدول التي تقر القوانين وتراقب السلطة التنفيذية (الكيالي، 1990).

مجلس النواب الثامن عشر: هو المجلس الذي تم انتخابه في 2016/9/20 وفق قانون الانتخاب 2016، حيث شهد هذا المجلس انخفاضا في عدد المقاعد النيابية من 150 إلى 130 نائب، والمجلس النيابي هيئة تشريعية تمثل السلطة التشريعية في الدول الدستورية، ويتألف مجلس النواب الأردني بناء على المادة (67) من الدستور الأردني من أعضاء منتخبين انتخاباً عاماً وسرياً ومباشراً وفقاً لقانون الانتخاب (المشاقبة، 2017).

الرقابة البرلمانية: يقصد بها رقابة البرلمان للسلطة التنفيذية من ناحية أدائها للاختصاصات المخولة لها بالدستور. وتملك المجالس البرلمانية في النظم الديمقراطية حق مراقبة السلطة التنفيذية نظراً لأن هذه المجالس تمثل إرادة الشعب وتعبر عن رغباته. وما من شك أن تقرير حق البرلمان في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية تعتبر وسيلة لتحسين أداء المجلس النيابي من خلال مراعاته الصالح العام، ومن الأدوات المستخدمة في الرقابة البرلمانية هي السؤال، الاقتراح برغبة أو قرار، تأليف لجان التحقيق، الاستجواب وطرح الثقة، طرح موضوع عام للمناقشة (الدباس، 2008).

الدور التشريعي: هو الدور الرئيسي والأساس الذي يقوم به البرلمان، حيث تتلخص وظيفته في اتخاذ وتعديل وإلغاء القوانين المنظمة لشؤون الدولة وحياة الأفراد. والأصل أن يكون البرلمان بعيداً عن أي قيود تحد من قدرته في ممارسة التشريع، ولكن اعتبارات الممارسة الفعلية قد تستوجب (تدخل) السلطتين التنفيذية والقضائية في أعمال البرلمان بدرجات متفاوتة تختلف من نظام لآخر. وكذلك يتقيد البرلمان في ممارسته للتشريع بالأعراف والقيم والمفاهيم السائدة في المجتمع (العدوان، 2004).

الإطار النظري:

بدأت مواقع التواصل الاجتماعي بالانتشار مع بداية عام 2007م، وأصبحت تنتشر بشكل كبير وفعال بين الناس من خلال التسجيل في هذه المواقع للتواصل مع فئات تهتم باختصاصاتهم فيتواصلون ويناقشون ويحاورون، وانتبه إلى ذلك الشخصيات العامة فأنشأوا لهم حسابات يتواصلون عبرها مع جمهورهم، ويتفاعلون معهم في كل ما يرونه مهم بالنسبة لهم، ثم يرقبون التفاعل تجاه ما يقولون ويرون كل يثيرون من تساؤلات وملاحظات وانتقادات أو تحفظات، تعرف مواقع التواصل الاجتماعي على أنها "مواقع على شبكة الإنترنت توفر لمستخدميها فرصة للحوار وتبادل المعلومات والآراء والأفكار والمشكلات من خلال الملفات الشخصية وألبومات الصور وغرف الدردشة وغير ذلك"، ومن الأمثلة على هذه المواقع، مواقع: Twitter، Facebook، MySpace،YouTube(المنصور،). وبالنظر إلى الاردن تشير إحصائيات عالمية إلى شغف الأردنيين واستخدامهم المتزايد لمواقع التواصل الاجتماعي المختلفة (الفيس بوك، توتير، انستغرام، سنابشات، وغيرها)، حيث وضعت دراسة عالمية لمؤسسة (Pew Research Center) البحثية، الأردن في المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر نسبة عدد من يستخدمون منصات ومواقع التواصل الاجتماعي إلى مستخدمي الإنترنت. وبلغ عدد اشتراكات الإنترنت في الأردن وفق آخر إحصائية لهيئة تنظيم الاتصالات عام 2018 حوالي 9.1 مليون اشتراك (هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، 2019). ويرجع انتشار استخدام الأردنيين لمواقع التواصل الاجتماعي لعدة أسباب أهمها: زيادة استخدام الإنترنت بشكل عام في الأردن وذلك مع توافر شبكات الإنترنت عريض النطاق لا سيما الإنترنت المتنقل عريض النطاق من الجيلين الثالث والرابع، وانتشار استخدام الهواتف الذكية مع انخفاض أسعارها، رافق ذلك وعي كبير وشغف باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي

للتواصل الاجتماعي بمختلف أنواعه، في الحياة اليومية أو لأغراض العمل والتسويق والترويج والإعلام (مبيضين، 2016).

يتم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بطرق تشكل السياسة والأعمال والثقافة العالمية والتعليم وغيرها من الميادين، ففي السنوات الأخيرة لوحظ تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الخطاب العام والتواصل في المجتمع. على وجه الخصوص ، يتم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل متزايد في السياق السياسي في الآونة الأخيرة، حيث يعتقد أن خدمات المدونات الصغيرة (مثل Twitter) ومواقع الشبكات الاجتماعية (مثل Facebook) لديها القدرة على زيادة المشاركة السياسية، في حين أن Twitter هو منصة مثالية للمستخدمين لنشر ليس فقط المعلومات بشكل عام ولكن أيضًا الآراء السياسية من خلال شبكاتهم ، فقد بدأت المؤسسات السياسية (مثل السياسيين والأحزاب السياسية والمؤسسات السياسية ، وما إلى ذلك) في استخدام صفحات أو مجموعات Facebook لـ الغرض من الدخول في حوارات مباشرة مع المواطنين وتشجيع المزيد من المناقشات السياسية. أظهرت الدراسات السابقة أنه من منظور المؤسسات السياسية، هناك حاجة ناشئة إلى جمع المعلومات ذات الصلة سياسيًا ورصدها وتحليلها وتلخيصها وتصورها بشكل مستمر من وسائل التواصل الاجتماعي، تعتبر هذه الأنشطة، التي يتم تصنيفها ضمن "تحليلات وسائل التواصل الاجتماعي"، مهامًا صعبة بسبب عدد كبير من منصات الوسائط الاجتماعية المختلفة بالإضافة إلى الكم الكبير من المعلومات والبيانات وتعقيدها. لا تزال مناهج التتبع والتحليل المنهجية إلى جانب الأساليب والتقنيات العلمية المناسبة في المجال السياسي غير موجودة ((Stieglitz & Dang-Xuan, 2013.
أن المجال الإعلامي لم يعد قاصراً على الإعلام التقليدي، واحتكار المعلومة، وأن شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة باتت ساحة للمعارك الانتخابية، هدفها أصوات الناخبين، وساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في فتح المجال لتعبير الأفراد والجماعات لأفكارهم السياسية، ويمارس من خلالها العديد من الأنشطة ذات العلاقة بالشأن العام، مثل التعبير عن المواقف المختلفة سياسية وغيرها، ولكن لا يمكن اعتباره بديل عن الإعلام التقليدي، ولكن يسير بشكل متوازي معه ليتجاوز ويكسر القواعد التقليدية في الأحادية ذات الاتجاه الواحد التي يقدمها الإعلام التقليدي، ولكن الانتقال إلى التفاعل في الحوار وطرح الموضوعات (قطبي،2018).
أن لمواقع التواصل الاجتماعي أثرا في زيادة الشفافية في العمل البرلماني، حيث أكد شنيكات (2018) على أهمية إيجاد بيئة سياسية وتشريعية تعمل على تعزيز مبدأ الشفافية البرلمانية خاصة في عمل اللجان النيابية التي يتوجب أن تكون مفتوحة للجميع، كذلك إيجاد آليات تلزم أعضاء مجلس النواب بالالتزام بالنظام الداخلي للمجلس من خلال تفعيل العقوبات عند الإخلال بذلك وعلى وجه الخصوص الالتزام بالحضور، وآليات استخدام الأدوات الرقابية. كما تدعو الدراسة إلى اقتصار عمل أعضاء مجلس النواب على وظيفتي التشريع والرقابة، والابتعاد عن استغلال مكانتهم البرلمانية في المصالح الشخصية.
لقد شهد العالم مجموعة من التطورات التي أثرت، وبصورة مباشرة، على الدور الرقابي للبرلمانات ومنها البرلمانات العربية، وأبرز هذه التطورات ما تمثل في متغيرين رئيسيين وهامين، أما المتغير الأول فسياسي تمثل في انتشار النظم الديمقراطية البرلمانية. وأما المتغير الثاني فقد جاءت به تلك الثورة التكنولوجية الهائلة التي اجتاحت وسائل الاتصالات

ووسائل المواصلات، الأمر الذي أدى إلى سهولة تدفق المعلومات، ويسَر التواصل بين الأفراد، ومن ذلك التواصل بين المواطن والمسؤول وبين المواطن والنائب وبين المواطنين في دول مختلفة، وكذلك بين نواب في دول مختلفة ناهيك عن ذلك الاطلاع الواسع الذي بات يملكه المواطن في بلد ما حول التجارب النيابية في دول العالم (الصمادي، 2017).

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة، وطريقة اختيار العينة، والأدوات التي استخدمت فيها لجمع البيانات، وإجراءات بنائها أو تطويرها، والخطوات اللازمة للتأكد من صدق الأدوات وثباتها، والإجراءات التطبيقية، والمعالجات الإحصائية المستخدمة في معالجة بيانات الدراسة.

منهج الدراسة وطرق جمع المعلومات والتحليل:

اعتمدت الدراسة على منهج التحليل الوصفي الكمي، إذ تم إعداد استبانة وتطويرها كأداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة، ودراسة الظاهرة أو المشكلة من خلال قيامه بالوصف بالطريقة العلمية ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين بحيث يتسنى للباحث تحديد المشكلة، ويساعد هذا المنهج في الدراسة في بيان كيف تؤثر مواقع التواصل الاجتماعي على أداء أعضاء مجلس النواب الثامن عشر

مجتمع الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء مجلس النواب الثامن عشر والبالغ عددهم (130) عضواً.

عينة الدراسة:

أعتمد الباحث في الدراسة العينة العنقودية (القصدية) مكونة من (75) نائب ونائبة وهي تشكل ما نسبته (58%) من الحجم الكلي للدراسة من أعضاء مجلس النواب الثامن عشر، وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة:

أدوات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة لجأ الباحث إلى استخدام مصدرين أساسيين لجمع المعلومات، وهما: المصادر الثانوية: والمتمثلة في الكتب والدوريات والأبحاث، وشبكة الإنترنت، لمراجعة الأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة للحصول على هذه المعلومات وذلك من أجل بناء الإطار النظري لهذه الدراسة، لخدمة أغراض الدراسة وتصميم الاستبانة. والمصادر الأولية: حيث تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة التي قام الباحث بتطويرها كأداة رئيسة للدراسة، والتي شملت عدداً من الفقرات عكست أهداف الدراسة وأسئلتها، التي قام المبحوثين بالإجابة عنها وتم تصميم الاستبانة بصورتها النهائية بالاعتماد على الدراسات السابقة ذات العلاقة ومنها ومنها دراسة (شنيكات، 2018) ودراسة (السعايدة، 2015) ودراسة (الرعود، 2012).، احتوت الاستبانة على معلومات عن متابعة شبكات التواصل الاجتماعي وتكون من أربعة أسئلة. غطت الاستبانة من أربعة أبعاد، البعد الأول: تغطية مواقع التواصل الاجتماعي للمواضيع التي يحتاجها النائب في مجلس الأمة الأردني وتكون من (6) فقرات. البعد الثاني: تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الدور التشريعي للنائب وتكون من (7) فقرات. البعد الثالث: **تأثير** مواقع التواصل الاجتماعي على الدور الرقابي وتكون من (12) فقرات. البعد الرابع: **تأثير**

مواقع التواصل الاجتماعي اتجاه تفاعل وتواصل النواب مع المواطنين وتكون من (6) فقرات.

إجراءات الدراسة:

1. قام الباحث بالرجوع إلى الأدب النظري وعدد من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ثم قام بتصميم استبانة تكونت من ثلاثة أجزاء: الأول تضمن معلومات عامة عن أفراد عينة الدراسة، والقسم الثاني تضمن معلومات عن متابعة مواقع التواصل الاجتماعي أما القسم الثالث تضمن فقرات الاستبيان.
2. ثم قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة وذلك بعرضها على عدد من المحكمين، وإجراء التعديلات بناءً على ملاحظات المحكمين.
3. ثم قام الباحث بالتأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال تطبيق معادلة كرو نباخ ألفا لمعرفة معامل ثبات الاتساق الداخلي للعينة الأصلية.
4. بعد أن تأكد الباحث من مناسبة وصحة أداة الدراسة، قام بتحديد مجتمع الدراسة؛ ثم بدأ بتحديد عينة الدراسة وتم جمع (75) استمارة.
5. ثم قام الباحث بإدخال البيانات بواسطة برنامج الرزم الإحصائية للعلوم التربوية والأردنية (SPSS) لتحليلها ومن ثم التوصل إلى النتائج ومناقشتها وتقديم التوصيات في ضوء ذلك.

الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا

لأغراض التحقق من ثبات الاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة، تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا (α) (s'Cronbach)، حيث بلغ معامل الثبات لأداة الدراسة بطريقة الفا كرونباخ **Cronbach's Alpha** (0.928) وهو معامل ثبات مرتفع ومناسب لأغراض الدراسة، كما تم حساب معاملات الثبات لكل بعد على حدي، بحيث تشير النتائج أن معاملات ثبات متغيرات الدراسة مناسبة لأغراضها.

المعالجة والأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات ومعالجتها، حيث تم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للتأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال حساب الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، واستخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعرض نتائج للدراسة، وللإجابة على سؤال اختبار الفروق تم استخدام اختبار (ت) لعينات المزدوجة وتحليل التباين الأحادي.

عرض نتائج الدراسة الميدانية

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال نتائج تحليل البيانات والتحليل الإحصائي وتم التوصل إلى النتائج التالية:

السؤال الأول: ما درجة متابعة النواب لمواقع التواصل الاجتماعي ودرجة تغطيتها للمواضيع التي يحتاجها النائب في مجلس الأمة الأردني؟

أولاً: درجة متابعة النواب لمواقع التواصل الاجتماعي:

جدول (1)
التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب درجة متابعة النواب لمواقع التواصل الاجتماعي(ن=75)

المتغير		العدد	النسبة المئوية
مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخدما	فيس بوك	45	60.0
	توتير	7	9.3
	واتس اب	23	30.7
درجة متابعة مواقع التواصل الاجتماعي	بشكل يومي	59	78.7
	بشكل أسبوعي	16	21.3
مدة متابعة الحساب على مواقع التواصل الاجتماعي	أقل من ساعة يوميا	19	25.3
	من 2 إلى 3 ساعات يوميا	37	49.3
	من 4 إلى5 ساعات يوميا	12	16.0
	6 ساعات فأكثر	7	9.3
دور مواقع التواصل الاجتماعي في زيادة القدرة على متابعة الأحداث والأخبار في الأردن	نعم	64	85.3
	لا	11	14.7

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (1) بأن موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك هو الأكثر استخداما من قبل أعضاء مجلس النواب وبنسبة تمثيل بلغت (60.0%)، يليه الواتس آب بنسبة استخدام (30.7%)، فيما كان توتير الأقل استخداما بنسبة تمثيل (9.3%). ومن حيث درجة متابعة مواقع التواصل الاجتماعي تشير النتائج إلى ان الغالبية (78.7%) من النواب يتابعونها بشكل يومي و(21.3%) بشكل أسبوعي. كما وتشير بيانات الجدول بان المدة التي يقضيها النواب في متابعة مواقع التواصل الاجتماعي هي طويلة بشكل عام حيث بلغت نسبة ممن يقضون بين 2-3 ساعات يوميا (49.3%)، و (16.0%) يقضون مدة 4-5 ساعات يوميا في المتابعة. وفيما يتعلق بتأثير مواقع التواصل الاجتماعي في زيادة القدرة على متابعة الأحداث والأخبار في الأردن تشير النتائج إلى ان الغالبية (85.3%) أجابوا بأن لها دور، فيما (14.7%) لا يرون بأن لمواقع التواصل الاجتماعي دور في زيادة القدرة على متابعة الأحداث والأخبار في الأردن.

ثانياً: درجة تغطية مواقع التواصل الاجتماعي للمواضيع التي يحتاجها النائب في مجلس الأمة الأردني:

جدول (2)
الأوساط الحسابية والانحرافات لدرجة تغطية مواقع التواصل الاجتماعي للمواضيع التي يحتاجها النائب في مجلس الأمة الأردني

رقم الفقرة	الفقرة	الرتبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	استخدم مواقع التواصل الاجتماعي لمتابعة الأحداث والقضايا السياسية في الأردن .	2	4.13	0.88	مرتفعة
2	استخدم مواقع التواصل الاجتماعي للاطلاع على أخر الأخبار العربية والعالمية بالنسبة لي	1	4.24	0.91	مرتفعة
3	اعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي في الحصول على كافة المعلومات السياسية.	5	3.21	1.26	متوسطة
4	تنشر مواقع التواصل الأحداث السياسية ساعة وقوعها.	3	4.03	0.82	مرتفعة
5	استطيع أن أحصل على المعلومات التي أرغب فيها في أي وقت من خلال مواقع التواصل الاجتماعي .	4	3.79	0.62	مرتفعة
6	تشكل مواقع التواصل الاجتماعي مصدر رئيسي للأخبار والأحداث السياسية بالنسبة لي	6	3.12	0.73	متوسطة
	الدرجة الكلية	---	3.75	0.66	مرتفعة

يتضح من الجدول (2) أن المواضيع التي يحتاجها النائب في مجلس الأمة الأردني تغطى بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.75) وبانحراف معياري (0.66). وعلى مستوى فقرات المقياس نلاحظ الفقرة رقم (2) جاءت بأعلى درجة موافقة والتي تنص على " أستخدم مواقع التواصل الاجتماعي للاطلاع على أخر الأخبار العربية والعالمية بالنسبة لي" بمتوسط حسابي (4.24) وانحراف معياري (0.91)، بينما جاءت الفقرة رقم (6) ونصها " تشكل مواقع التواصل الاجتماعي مصدر رئيسي للأخبار والأحداث السياسية بالنسبة لي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.12) وانحراف معياري (0.73).

السؤال الثاني: هل يوجد تأثير لمواقع التواصل الاجتماعي على الدور التشريعي والرقابي للنائب؟

أولاً: تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الدور التشريعي للنائب:

جدول (3)
الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الدور التشريعي للنائب

رقم الفقرة	الفقرة	الرتبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	أعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي كونها تزودني بمعلومات عن مشاريع القوانين التي يتناولها مجلس النواب.	6	3.24	0.91	متوسطة
2	تزودني مواقع التواصل الاجتماعي بتغذية راجعة (معلومات) عن حاجة المجتمع الأردني من تشريعات.	3	3.88	0.57	مرتفعة
3	تمنحني المعلومات مواقع التواصل الاجتماعي على القدرة على تحديد أهمية وأولويات القوانين التي يجب تناولها	2	3.89	0.73	مرتفعة
4	تساعدني مواقع التواصل الاجتماعي بمعرفتي بالأطراف ذات العلاقة والمتأثرة بمشاريع القوانين المطروحة.	4	3.79	0.78	مرتفعة
5	تسهم مواقع التواصل الاجتماعي في تلقى المجلس اقتراحات مشاريع قوانين من الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.	7	3.15	0.88	مرتفعة
6	ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز قدرتي في المجال التشريعي	5	3.44	0.68	متوسطة
7	التعرف من خلال مواقع التواصل الاجتماعي على ردود فعل الشارع الأردني حول المشاريع التي يقرها المجلس.	1	4.33	0.47	مرتفعة
	الدرجة الكلية	---	3.67	0.52	متوسطة

يتضح من الجدول (3) أن تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الدور التشريعي للنائب جاء بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.67) وبانحراف معياري (0.55). وعلى مستوى فقرات المقياس نلاحظ الفقرة رقم (7) جاءت بأعلى درجة موافقة والتي تنص على " التعرف من خلال مواقع التواصل الاجتماعي على ردود فعل الشارع الأردني حول المشاريع التي يقرها المجلس" بمتوسط حسابي (4.33) وانحراف معياري (0.47)، بينما جاءت الفقرة رقم (5) ونصها " تسهم مواقع التواصل الاجتماعي في تلقى المجلس اقتراحات مشاريع قوانين من الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.15) وانحراف معياري (0.88).

ثانياً: هل يوجد تأثير لمواقع التواصل الاجتماعي على الدور الرقابي للنائب:

جدول (4)
الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الدور الرقابي للنائب

رقم الفقرة	الفقرة	الرتبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تعزز مواقع التواصل الاجتماعي من قدرتي على متابعة أداء الحكومة.	1	4.21	0.41	مرتفعة
2	تعزز مواقع التواصل الاجتماعي من قدرتي على مساءلة الحكومة في القضايا المختلفة.	3	4.00	0.81	مرتفعة
3	تعزز مواقع التواصل الاجتماعي من قدرتي على متابعة ملفات الفساد.	4	3.99	0.67	مرتفعة
4	تعزز مواقع التواصل الاجتماعي من قدرتك على التنسيق مع ديوان المحاسبة وتبادل المعلومات معه.	7	3.21	0.62	متوسطة
5	تساهم مواقع التواصل الاجتماعي في معرفتي لمواطن الخلل في القطاعات الخدماتية المختلفة	2	4.09	0.57	مرتفعة
6	تعزز مواقع التواصل الاجتماعي من أداء الدور الرقابي للبرلمان على الحكومة	5	3.88	0.33	مرتفعة
7	تعزز مواقع التواصل الاجتماعي الثقة بين البرلمان والمجتمع.	12	2.41	1.16	متوسطة
8	تساهم مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز الفصل بين السلطات	11	2.97	1.16	متوسطة
9	تساهم مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز العدالة الأردنية	10	2.97	0.96	متوسطة
10	تعزز مواقع التواصل الاجتماعي من أداء الدور الرقابي للبرلمان بما يعزز مبدأ الشفافية المالية.	8	3.19	1.05	متوسطة
11	تعزز مواقع التواصل الاجتماعي من أداء الدور الرقابي للبرلمان بما يسهم في عملية التحول الديمقراطي بشكل إيجابي.	9	3.01	0.95	متوسطة
12	تساهم مواقع التواصل الاجتماعي في تمكين النائب من تقييم نفسه وأداءه	6	3.53	1.09	متوسطة
	الدرجة الكلية	---	3.46	0.59	متوسطة

يتضح من الجدول (4) أن تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الدور الرقابي للنائب جاء بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.46) وبانحراف معياري

(0.59). وعلى مستوى فقرات المقياس نلاحظ الفقرة رقم (1) جاءت بأعلى درجة موافقة والتي تنص على " تعزز مواقع التواصل الاجتماعي من قدرتي على متابعة أداء الحكومة" بمتوسط حسابي (4.21) وانحراف معياري (0.41)، بينما جاءت الفقرة رقم (7) ونصها " تعزز مواقع التواصل الاجتماعي الثقة بين البرلمان والمجتمع" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.41) وانحراف معياري (1.16).

السؤال الثالث: هل يوجد تأثير لمواقع التواصل الاجتماعي اتجاه تفاعل وتواصل النواب مع المواطنين؟

جدول (5)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات تأثير مواقع التواصل الاجتماعي اتجاه تفاعل وتواصل النواب مع المواطنين

رقم الفقرة	الفقرة	الرتبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تعزز مواقع التواصل الاجتماعي من قدرتي على التفاعل والتواصل مع المواطنين	1	4.43	0.50	مرتفعة
2	تساهم مواقع التواصل الاجتماعي في نشر وإطلاع المواطنين على مواقفي سواء على الصعيد التشريعي والرقابي	2	4.33	0.68	مرتفعة
3	تعزز مواقع التواصل الاجتماعي من قدرتي على التفاعل اتجاه القضايا المحلية والدولية	3	4.20	0.64	مرتفعة
4	تعزز مواقع التواصل الاجتماعي من قدرتي بالرد على أسئلة واستفسارات المواطنين فيما يتعلق بالقضايا والتشريعات، وتوضيح ما يجهلونه	5	4.04	0.88	مرتفعة
5	تعزز مواقع التواصل الاجتماعي من قدرتي في إشراك المواطنين واستطلاع آرائهم في المواقف الهامة والقرارات التي أتخذها تحت قبة البرلمان	4	4.16	0.68	مرتفعة
6	تعزز مواقع التواصل الاجتماعي من قدرتي في تحديد المشاكل والتحديات والأولويات التي يواجها المواطنين	6	3.99	0.94	مرتفعة
	الدرجة الكلية	---	4.24	0.52	مرتفعة

يتضح من الجدول (5) أن تأثير مواقع التواصل الاجتماعي اتجاه تفاعل وتواصل النواب مع المواطنين جاء بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.24) وبانحراف معياري (0.52). وعلى مستوى فقرات المقياس نلاحظ الفقرة رقم (1) جاءت بأعلى درجة موافقة والتي تنص على " تعزز مواقع التواصل الاجتماعي من قدرتي على التفاعل والتواصل مع المواطنين" بمتوسط حسابي (4.43) وانحراف معياري (0.50)، بينما جاءت الفقرة رقم (6) ونصها " تعزز مواقع التواصل الاجتماعي من قدرتي في تحديد المشاكل والتحديات والأولويات التي يواجها المواطنين" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.99) وانحراف معياري (0.94).

السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النواب نحو أثر مواقع التواصل الاجتماعي على الأداء النيابي من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الثامن عشر باختلاف المؤهل العلمي؟

جدول (6)

نتائج اختبار شيفيه لبيان الفروق في تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الدور الرقابي للنائب وتأثير مواقع التواصل الاجتماعي اتجاه تفاعل وتواصل النواب مع المواطنين تبعا للمؤهل العلمي

المتغير	المؤهل العلمي (أ)	المؤهل العلمي (ب)	متوسط الاختلاف	الدلالة الإحصائية
تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الدور الرقابي للنائب	دبلوم فما دون	بكالوريوس	-0.417	0.409
		ماجستير	0.000	1.000
		دكتوراه	0.265	0.799
	بكالوريوس	دبلوم فما دون	0.417	0.409
		ماجستير	0.417	0.409
		دكتوراه	0.681	0.000*
	ماجستير	دبلوم فما دون	0.000	1.000
		بكالوريوس	-0.417	0.409
		دكتوراه	0.265	0.799
	دكتوراه	دبلوم فما دون	-0.265	0.799
		بكالوريوس	-0.681	0.000*
		ماجستير	-0.265	0.799
تأثير مواقع التواصل الاجتماعي اتجاه تفاعل وتواصل النواب مع المواطنين	دبلوم فما دون	بكالوريوس	-0.633	0.011*
		ماجستير	0.000	1.000
		دكتوراه	0.141	0.917
	بكالوريوس	دبلوم فما دون	0.633	0.011*
		ماجستير	0.633	0.011*
		دكتوراه	0.775	0.000*
	ماجستير	دبلوم فما دون	0.000	1.000
		بكالوريوس	-0.633	0.011*
		دكتوراه	0.141	0.917
	دكتوراه	دبلوم فما دون	-0.141	0.917
		بكالوريوس	-0.775	0.000*
		ماجستير	-0.141	0.917

*** الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).**

يلاحظ من نتائج اختبار شيفيه وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الدور الرقابي للنائب تعزى إلى اختلاف المؤهل العلمي بين البكالوريوس والدكتوراه ولصالح الدكتوراه. وكذلك وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في تأثير مواقع التواصل الاجتماعي اتجاه تفاعل وتواصل

النواب مع المواطنين بين: دبلوم فما دون وبكالوريوس ولصالح البكالوريوس. وبكالوريوس وجميع المستويات الأخرى (دبلوم، ماجستير، دكتوراه) لصاح (دبلوم، ماجستير، دكتوراه).

النتائج:

وفيما يلي عرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

السؤال الأول: ما درجة متابعة النواب لمواقع التواصل الاجتماعي ودرجة تغطيتها للمواضيع التي يحتاجها النائب في مجلس الأمة الأردني؟

أولاً: درجة متابعة النواب لمواقع التواصل الاجتماعي:

تبين من خلال الدراسة أن موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) هو الأكثر استخداما من قبل أعضاء مجلس النواب وبنسبة تمثيل بلغت (60.0%)، حيث توافقت هذه النتيجة مع دراسة (الدبيسي والطاهات، 2013) والتي صنفت الفيس بوك في المرتبة الأولى بين الشبكات بنسبة تصل إلى 83%،، جاء الواتس آب في الدراسة الحالية في المرتبة الثانية بنسبة استخدام (30.7%)، فيما كان توتير الأقل استخداما بنسبة تمثيل (9.3%). ومن حيث درجة متابعة مواقع التواصل الاجتماعي تشير النتائج إلى ان الغالبية (78.7%) من النواب يتابعونها بشكل يومي و (21.3%) بشكل أسبوعي. كما وأشارت نتائج الدراسة ان المدة التي يقضيها النواب في متابعة مواقع التواصل الاجتماعي هي طويلة بشكل عام حيث بلغت نسبة ممن يقضون بين 2-3 ساعات يوميا (49.3%)، و (16.0%) يقضون مدة 4-5 ساعات يوميا في المتابعة. علوه على ذلك، توصلت الدراسة حول تأثير مواقع التواصل الاجتماعي في زيادة القدرة على متابعة الأحداث والأخبار في الأردن تشير النتائج إلى ان الغالبية (85.3%) أجابوا بأن لها دور، فيما (14.7%) لا يرون بأن لمواقع التواصل الاجتماعي دور في زيادة القدرة على متابعة الأحداث والأخبار في الأردن.

ثانياً: درجة تغطية مواقع التواصل الاجتماعي للمواضيع التي يحتاجها النائب في مجلس الامة الأردني:

- بينت الدراسة أن المواضيع التي يحتاجها النائب في مجلس الأمة الأردني تغطى بدرجة مرتفعة من قبل مواقع التواصل الاجتماعي حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.75)، ويبرز ذلك من خلال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي للاطلاع على أخر الأخبار العربية والعالمية لمتابعة الأحداث والقضايا السياسية في الأردن والحصول على كافة المعلومات السياسية والأحداث السياسية ساعة وقوعها، والحصول على المعلومات التي يرغب فيها النائب في أي وقت من خلال مواقع التواصل الاجتماعي التي تشكل مصدر رئيسي للأخبار والأحداث السياسية ، وجاء ذلك متوافقا مع دراسة أجراها عبد الرزاق والدليمي (2013) والتي أظهرت أن نسبة عالية من أفراد العينة زاد وعيهم السياسي بالأحداث نتيجة استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي.

السؤال الثاني: هل يوجد تأثير لمواقع التواصل الاجتماعي على الدور التشريعي للنائب؟

بينت الدراسة أن تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الدور التشريعي للنائب جاء بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.67) حيث يظهر ذلك من خلال قدرة مواقع التواصل الاجتماعي في التعرف على ردود فعل الشارع الأردني حول المشاريع

التي يقرها المجلس النواب الأردني وتوفر المواقع المعلومات للنواب لتحديد أهمية وأولويات القوانين التي يجب تناولها، وتزود المواقع النواب بتغذية راجعة (معلومات) عن حاجة المجتمع الأردني من تشريعات، وتعرف النواب بالأطراف ذات العلاقة والمتأثرة بمشاريع القوانين المطروحة، وتلقى المجلس اقتراحات مشاريع قوانين من الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، ويعتمد النائب على مواقع التواصل الاجتماعي كونها تزوده بمعلومات عن مشاريع القوانين التي يتناولها مجلس النواب ويتعرف من خلال مواقع التواصل الاجتماعي على ردود فعل الشارع الأردني حول المشاريع التي يقرها المجلس. حيث أكد كراكيزا (Karakizaa, 2015) أن شَبكات التواصل الاجتماعي زادت من الترابط بين أفراد الجمهور وصانعي القِرار، وأن للشَبكات فعالية وعقلانية في اتخاذ القِرار والتشريعات المختلفة.

تأثير لمواقع التواصل الاجتماعي على الدور الرقابي للنائب:

اتضح من نتائج التحليل أن تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الدور الرقابي للنائب جاء بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.46) ويبرز ذلك من خلال : قدرة مواقع التواصل الاجتماعي على تعزيز قدرة النائب على متابعة أداء الحكومة، ومساهمة مواقع التواصل الاجتماعي في معرفة النائب لنقاط الخلل في القطاعات الخدماتية المختلفة، تعزيز قدرة النائب في مساءلة الحكومة في القضايا المختلفة، وتعزيز قدرة النائب في متابعة ملفات الفساد، وتعزيز الثقة بين البرلمان والمجتمع، وأداء الدور الرقابي للبرلمان بما يعزز مبدأ الشفافية المالية، وعملية التحول الديمقراطي بشكل إيجابي، تعزز مواقع التواصل الاجتماعي من أداء الدور الرقابي للبرلمان على الحكومة والقدرة على التنسيق مع ديوان المحاسبة وتبادل المعلومات معه، وتمكين النائب من تقييم نفسه وأداءه، وتعزيز الفصل بين السلطات وتعزيز العدالة الاجتماعية. وهذا ما أكدته دراسة الرعود (2012) إن لشبكات التواصل الاجتماعي دوراً كبيراً في التأثير على الدور الرقابي وعلى الرأي العام الداخلي والخارجي.

السؤال الثالث: هل يوجد تأثير لمواقع التواصل الاجتماعي اتجاه تفاعل وتواصل النواب مع المواطنين؟

أشارت نتائج التحليل إلى أن تأثير مواقع التواصل الاجتماعي اتجاه تفاعل وتواصل النواب مع المواطنين جاء بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.24)، ويظهر ذلك من خلال: تعزيز مواقع التواصل الاجتماعي من قدرة النائب على التفاعل والتواصل مع المواطنين، ومساهمة مواقع التواصل الاجتماعي في نشر وإطلاع المواطنين على مواقف النائب سواء على الصعيد التشريعي والرقابي، وتعزيز مواقع التواصل الاجتماعي لقدرة النائب على التفاعل اتجاه القضايا المحلية والدولية، وتعزيز مواقع التواصل الاجتماعي لقدرة النائب في إشراك المواطنين واستطلاع آرائهم في المواقف الهامة والقرارات التي يتخذها تحت قبة البرلمان، وتعزيز مواقع التواصل الاجتماعي لقدرة النائب بالرد على أسئلة واستفسارات المواطنين فيما يتعلق بالقضايا والتشريعات وتوضيح ما يجهلونه، تعزيز مواقع التواصل الاجتماعي لقدرة النائب في تحديد المشاكل والتحديات والأولويات التي يواجهها المواطنين.

السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات النواب نحو أثر مواقع التواصل الاجتماعي على الأداء النيابي من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الثامن عشر باختلاف المؤهل العلمي؟

خلصت نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في كل من تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الدور الرقابي للنائب وتأثير مواقع التواصل الاجتماعي تجاه تفاعل وتواصل النواب مع المواطنين تعزى للاختلاف في المؤهل العلمي، فيما لم تظهر نتائج التحليل وجود فروق دالة إحصائيا في كل من تغطية مواقع التواصل الاجتماعي للمواضيع التي يحتاجها النائب في مجلس الأمة الأردني وتأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الدور التشريعي للنائب تعزى للاختلاف في المؤهل العلمي، حيث كانت الفروق الدالة إحصائيا في تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الدور الرقابي بين البكالوريوس والدكتوراه لصالح الدكتوراه. أما الفروق الدالة إحصائيا في تأثير مواقع التواصل الاجتماعي تجاه تفاعل وتواصل النواب مع المواطنين بين دبلوم فما دون وبكالوريوس كانت لصالح البكالوريوس، من جهة أخرى كانت الفروق الدالة إحصائيا بين البكالوريوس وجميع المستويات الأخرى (دبلوم، ماجستير، دكتوراه) لصالح (دبلوم، ماجستير، دكتوراه). طور يفسر الباحث هذه النتيجة بأنه من الممكن وجود ارتباط بين إدراك النواب لأهمية أثر مواقع التواصل الاجتماعي مع تطور خبراتهم التعليمية. حيث أكدت العديد من الدراسات كدراسة المشاقبة (2017) على ضرورة تضمين محاور التكنولوجيا المختلفة بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي في تأهيل النواب.

ثانياً: التوصيات:

توصي الدراسة بناء على نتائجها: بتعزيز دور أعضاء مجلس النواب في متابعة وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، من فيسبوك وتوتير وانستغرام لأهميتها في اشراك المواطنين بالعملية السياسية واستطلاع آرائهم ومعرفة مشاكلهم وأولياتهم؛ وبعقد ورش عمل تدريبية لأعضاء مجلس النواب حول كيفية التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي وحول الإعلام الإلكتروني، كما وتوصي بزيادة تفتعل النواب مع المتابعين والمعلقين من المواطنين على صفحاتهم، وتوضيح ما يجهلونه ومواكبة الأحداث والفعاليات الرسمية على شبكات التواصل الاجتماعي.

المراجع

الدباس، علي محمد. (2008). **السلطة التشريعية وضمانات استقلالها في النظم الديمقراطية النيابية "دراسة مقارنة"**، عمان: وزارة الثقافة.

الدبيسي، عبد الكريم علي، والطاهات، زهير ياسين. (2013). دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل اتجاهات ومواقف لدى طلبة الجامعات الأردنية، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 40، ال عدد1، عمان، الجامعة الأردنية.

راضي، زاهر (2013) استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، **مجلة التربية**، عدد 15، جامعة عمان الأهلية، عمان.

الرعود، عبد الله ممدوح مبارك. (2011). **دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردني ين**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

السعايدة، بكر. (2015). **الدور الرقابي لمجلس النواب الأردني وأثره على الإصلاح السياسي 2003**/2014، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

شنيكات، هايل. (2018). **الممارسة التشريعية والرقابية لمجلس النواب الأردني دراسة مقارنة لمجلسي النواب السادس عشر والسابع عشر**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الصمادي، علي. (2017). تطوير عمل المجالس النيابية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: **www.pogar.org.**

عبد الرزاق، مهند والدليمي، عبد الرزاق. (2013). **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البتراء، الأردن.

عبد العزيز، بركات. (2012). مناهج البحث العالمي - الصول النظرية ومهارات التطبيق، دار الكتاب الحديث، طبعة اولى.

العدوان، مصطفى عبد الكريم (2004). **الوظيفة الرقابية في النظام السياسي الأردني الواقع والتطلعات في ظل التحول الديمقراطي**. عمان: دار الحامد.

قطبي، رضوان. (2018). **شبكات التواصل الاجتماعي والفضاء العمومي الافتراضي بالمغرب،** المغرب: المركز الديمقراطي.

الكيالي، عبد الوهاب. (1990). **الموسوعة السياسية**، ج1، بيروت لبنان المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

المبيضين، إبراهيم. (2016). الأردن الأول عالميا باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي، صحيفة الغد، 19 نيسان، من خلال الموقع الإلكتروني لل صحيفة**/**alghad**.com**

المشاقبة، أمين. (2012). **الملك والسلطات الثلاث**. عمان: وزارة التنمية السياسية.

المشاقبة، أمين. (2017). **انتخابات مجلس النواب الأردني الثامن عشر 2016، دراسة تحليلية.** عمان: الجامعة الأردنية.

منصور، محمد. (2012). **تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتقلين**، الدنمارك: الاكاديمية العربية المفتوحة.

هيئة تنظيم قطاع الاتصالات .(2019)، تقارير، نقلا عن الرابط: **https://trc.gov.jo/**

References:

Abdelaziz, Barakat. (2012). Media Research Approaches - Theoretical Origins and Application Skills, Modern Book House, First Edition.

Abd Arrazzaq, Muhannad And Al-Dulaimi, Abd Arrazzaq. (2013). The Role of Social Media in Shaping Political Awareness, Unpublished Master Thesis, University of Petra, Jordan.

Al- Imbaydeen, Ibrahim. (2016). Jordan is the First in the World Using Social Networks, Al-Ghad Newspaper, April 19, Through the Newspaper's Website alghad.com/

Al- Odwan, Mustafa Abd Al-Karim (2004). The Supervisory Function in the Jordanian Political System, The Reality and Aspirations in Light of the Democratic Transition. Amman: Dar Al-Hamid.

Addabbas, Ali Muhammad. (2008). The Legislative Authority and Guarantees of its Independence in Parliamentary in Democratic Systems "A Comparative Study", Oman: Ministry Of Culture.

Addabisi, Abd Al-Karim Ali, And Chefs, Zuhair Yassin. (2013). The Role of Social Networks in Shaping Attitudes and Attitudes of Jordanian University Students, Studies of Humanities and Social Sciences, Volume 40, No. 1, Amman, University of Jordan.

Al-Mashaqba, Amin. (2012). The King and the Three Powers. Oman: Ministry Of Political Development.

Al-Mashaqba, Amin. (2017). The 18th Jordanian Parliament Elections, 2016, An Analytical Study. Amman: University of Jordan.

Assaaideh, Bakr. (2015). The Supervisory Role of The Jordanian Parliament and its Impact on Political Reform 2003/2014, Unpublished Master's Thesis, University of Jordan, Amman, Jordan.

Assmadi, Ali. (2017). Developing the Work Of Arab Parliamentary Councils, The United Nations Development Program, The Governance Program in The Arab Countries, Citing the Website: www.pogar.org.

Aru`d, Abdullah Mamdouh Mubarak. (2011). The Role of Social Media In Political Change in Tunisia and Egypt From the Viewpoint of Jordanian Journalists. Unpublished Master Thesis, Middle East University, Amman, Jordan.

Karakiza, M. (2015). The Impact of Social Media in The Public Sector. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 175(0), 384-392.

Kayali, Abdel-Wahab. (1990). Political Encyclopedia, Part 1, Beirut, Lebanon Arab Institution for Studies And Publishing.

Mansour, Muhammad. (2012). The Influence of Social Media on Audiences, Denmark: The Arab Open Academy.

Qutbi, Radwan. (2018). Social Networking and Virtual Public Space in Morocco, Morocco: The Democratic Center.

Radhi, Zaher (2013) Using Social Media in The Arab World, Education Journal, No. 15, Al-Ahliyya Amman University, Amman.

Shaneikat, Heil. (2018). Legislative and Control Practice of The Jordanian House of Representatives A Comparative Study of The Sixteenth and Seventeenth Houses of Parliament, Unpublished Master Thesis, University of Jordan, Amman, Jordan.

Stieglitz, S., and Dang-Xuan, L. (2013). Social Media And Political Communication: A Social Media Analytics Framework. Social Network Analysis and Mining, *3*(4), 1277-1291

Telecommunications Regulatory Authority. (2019), Reports, Citing Link: https://trc.gov.Jo/